المحدد الديني للحضارة والسياسات العالمية:
قراءة في منظور الفاروقي للعلاقات الدولية

عبد القادر عبد العالي*

ملخص

يعرض البحث منظور إسماعيل الفاروقي لدور الدين في السياسات العالمية الراهنة، ويرسم ملامح نظرية معيارية في العلاقات الدولية، بناءً على رؤيته لمفهوم التوحيد وما وراء الدين كما ظهرت في عدد من كتبه، لا سيما كتاب التوحيد ومضامينه، وكتابه الإسلام ومشكلة إسرائيل، فقد بين الفاروقي أنَّ الإسلام يقدم حلاً للمشكلات العالمية المرافقة لأسس النظام الدولي الراهن، القائم على الإثنية المركزية الغربية، التي تتناقض مع مقتضيات المجتمع العالمي الذي يتسم بالانفتاح والحرية والتعايش.

الكلمات المفتاحية :إسماعيل الفاروقي، الحضارة اليهودية–المسيحية، السياسة الدولية، النظرية المعيارية، ما وراء الدين، الإثنية المركزية، الأُمَّتية النظام الدولي، السلام الإسلامي.

Abstract

The Religious Determinant for Civilization and Global Policies: A Reading of Al-Faruqi's Perspective on International Relations

This paper presents the perspective of Ismail al-Faruqi on the role of religion in current international politics, and lays out the features of a normative theory in international relations based on his view of the concepts of *Tawhid* and meta-religion as presented in a number of his books, particularly "Tawhid: Implications for Thought and Life" and "Islam and the Problem of Israel." Al-Faruqi elucidates how Islam offers solutions to global problems associated with the foundations of the current international system, which is based on the ethno-Euro-centricity, a system that contradicts the needs of the global society, which in turn is characterized by openness, freedom, and coexistence.

Keywords: Ismail al-Faruqi, Judeo-Christian Civilization, International Politics, Normative theory, meta-religion, Ethno-centricity, Ummatism, The International System, Islamic Peace (pax islamica).

* دكتوراه في العلوم السياسية، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة الطاهر مولاي، ولاية سعيدة، الجزائر. البريد الإلكتروني: abdelaliabk@gmail.com

تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٠م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٢/١١/١م.

مقدمة:

تتناول الدراسة عرض ومناقشة منظور المرحوم إسماعيل راجي الفاروقي للعلاقات الدولية، من خلال دور الأديان في تحديد البناء المميّز للحضارة الإسلامية وحضارة العصر الراهن، وأثرها على تشكيل السياسات العالمية الراهنة والعلاقات الدولية، وكيف تسمح لنا الأطر النظرية التي قدمها الفاروقي حول فاعلية الدين الحضارية والمعرفية في رفض أو تعديل فرضيات وأطروحات صدام الحضارات والصراع مع الإسلام، التي يروج لها الفكر الاستشراقي بصفة مضمرة وغير مباشرة، وعند صموئيل هنتنغتون بصفة علنية،[١] وأطروحات التخويف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) ومزاعم اضطهاده للأقليات، وقيامه على الإكراه والعنف، كما يتجلى على سبيل المثال في كتابات برنارد لويس،[٢] وبصورة أشدّ تطرفاً وتهجماً في كتابات (بات ييؤور) Bat Ye'or.[٣]

ومن المعروف أن الفاروقي من أنصار حوار الحضارات والحوار بين الأديان، وهو ما يتجلى في جلّ أعماله الأكاديمية، لا سيما نظريته حول ما وراء الدين، وعلاقة الإسلام مع العقائد الأخرى. وقد قدّم الفاروقي في هذا المجال إسهامات فكرية متعددة، من خلال المقالات والكتب التي ألّفها. ولعل من الإسهامات المهمة التي تركها، إسهاماته في حقل دراسات الأديان المقارنة، بدراسته للاهوت المسيحي واليهودي بالإضافة إلى الدراسات الإسلامية؛ إذ ركّز على أهمية الجانب الديني في تشكيل الحضارات، وعدَّ هذا الجانب العنصر الجوهري في تكوينها، وهي فرضية أساسية في تحليلاته للحضارة. وقد ركّز الفاروقي في دراسته على علاقة الإسلام بكل من اليهودية والمسيحية، والتلاقي بين هذه الأديان الكتابية، على ضوء العديد من القضايا والأبعاد. وتناقش الدراسة كذلك رؤية

---

[١] هنتغتون، صموئيل. **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: سطور، ط٢، ١٩٩٩م.

[٢] انظر على سبيل المثال التركيز على الطبيعة الصراعية بين الإسلام والغرب في:

– لويس، برنارد. **أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة المسلمين**، ترجمة: محمد عناني، القاهرة: سطور، ٢٠٠٣م.

[٣] بات ييؤر يهودية من أصل مصري، تحاول في معظم مؤلفاتها التركيز على مزاعمها حول اضطهاد الإسلام لأهل الذمة، انظر:

- Bat Ye'or, "Dhimmitude: Jews and Christians Under Islam", *Midstream,* February-March 1997, pp 9-12.

الفاروقي للدور الذي يمكن أن يقوم به الإسلام –بوصفه نظام سلام عالمياً– في تغيير معالم الحضارة المعاصرة وإصلاحها وحلّ كثير من معضلات العلاقات الدولية والسياسات العالمية الراهنة، التي تعاني منها الإنسانية.

أوّلاً: الدور المتوقع للإسلام في تعديل السياسات العالمية

لم يكتب الفاروقي بصفة مباشرة ومسهبة حول دور الإسلام في العلاقات الدولية، غير أنَّ العديد من مقالاته المنشورة وغير المنشورة، تركّز على نقد الأوضاع العالمية، ورؤية الإسلام بديلاً للنظام الدولي الحالي، وذلك من منظور معياري قائم على رؤيته التوحيدية، وعلى نظرته لموقف الإسلام من بقية الأديان ومن الإنسانية؛ إذ حاول أن يبرز أخلاقيات الإسلام في التعامل مع المشكلات العالمية، وهو موضوع مهم، أخذ الاهتمامُ به يُبْرِز الدعوةَ إلى تأسيس نظريات معيارية تعيد الاعتبار للقضايا الأخلاقية التي تهم العالم.

١. ضرورة التأسيس لأخلاقيات الإسلام في العلاقات الدولية:

يرى سهيل هاشمي أن التحليل الوضعي الواقعي يكاد لا ينفصل عن المنظور المعياري والخطاب الأخلاقي في تحليل العلاقات الدولية، ويرى ضرورة مناقشة العديد من القضايا في إطار الأخلاقيات الإسلامية Islamic Ethics، وهي قضايا طالما شوّهها الغربيون، منطلقين في ذلك من الخلفية العدائية الصليبية تجاه الإسلام، ومن بينها مفهوم الجهاد الذي يفهمه الغربيون على أنه حرب مقدسة، وأنه مرادف للعدوان والإرهاب، وأنه أساس العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، متأثرين في ذلك ببعض القراءات التراثية التي تحاول اختزال رؤية الإسلام في دارين: دار الإسلام ودار الحرب. ولذا يرى ضرورة فهم الجهاد في سياق العلاقات الدولية وعلاقة المسلمين مع غير المسلمين في إطاره الصحيح، وهو أنَّ العلاقة بين المسلمين وغيرهم مؤسسةٌ على التعاون والانسجام والاعتراف بالتعددية، وأنَّ الجهاد في إطار الحرب هو أقرب إلى مفهوم الحرب العادلة من الحرب المقدسة؛ لأنه يرتبط بقيود أخلاقية تمنعه من الانفلات إلى العنف والاعتداء والظلم على الآخرين.[٤]

[4] Hashmi, Sohail. "Toward an Islamic Ethics of International Relations: a Research Agend", *The American Journal of Islamic Social Science*, Vol. 10, No. 01, pp 91-93.

ولذا فالأخلاقيات الإسلامية للعلاقات الدولية -بحسب سهيل هاشم- تتأسس على الأناركية Anarchy وليس على الحرب؛ إذ إن مضمونها يتمثل في كونها علاقة مبنية على التعاون وليس على الصراع، واشتراك المجتمعات البشرية في الأسس الأخلاقية نفسها فالأناركية، وإن كانت تعني غياب سلطة مركزية ملزمة، فهي لا تعني بالضرورة غياب الأخلاق في العلاقات الدولية.[٥] وفي إطار النقد الأخلاقي للسياسات الدولية من منظور الإسلام، ورغم أن نموذج الدولة الأمة هو نموذج اضطر العالم الإسلامي لتقليده، ويمكن أن يتكيف مع أخلاقيات الإسلام، فإنَّ الفاروقي يُعدّ من المنتقدين له بشدة؛ إذ يرى بأن الإسلام أسّس لقيام أُمّة تتسم بأنها مجتمع ومجموعة مفتوحة، لا بدّ لها أن تتجسد في شكل دولة وفق نموذج الدولة-العالم World-State، وليس الدولة-الأمة Nation-State، وهذه الدولة-العالم ستكون البديل للنظام العالمي الراهن، وإحلال النظام الدولي وفق السلام الإسلامي.

٢. الأُمّة الإسلامية والدولة-العالم World-State:

أما عن الأمة الإسلامية التي تؤسس لدولة العالم بديلاً عن نموذج الدولة-الأمة في فكر الفاروقي، فتنطلق من نفي الإثنية المركزية؛ إذ إنَّ الإسلام ولو اعترف بالإثنية والقبلية واقعاً موجوداً، فإنه يقْصر وظيفتهما على تمكين التَّعارف، بتحديد الهويات البشرية وتمييزها عن بعضها بعضاً، على غرار جوازات السفر لا غير، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ (الحجرات: ١٣) ولا يجوز أن تتحول إلى مصدر للاستعلاء العنصري والتمييز ضد بقية الناس. وحين أسّس الاسلام للأمة جعلها مجتمعاً مفتوحاً لكل فرد ينضم إلى الإسلام وينطق بالشهادتين، ولكل فرد أو مجموعة ترغب في العيش بسلام مع الإسلام. وهنا ينتقد تشريعات الدول الإسلامية التي قلّدت التشريعات الغربية في إجراءات الحد من الهجرة والتجنيس؛ إذ إنَّ الأمة الإسلامية هي كيانية جماعية community مفتوحة لكل البشر، لا تقتصر على المسلمين فقط، مما يحوّلها إلى جماعية عالمية تؤسس لنظام عالمي،

[5] Ibid, p 94.

يقوم على التعايش بين الشعوب والجماعات البشرية المختلفة.[٦] وفي كتابه التوحيد يرى بأن الأمة الإسلامية تقوم في تأسيسها على ثلاثية: الرؤية، والإرادة، والعمل؛ فالوحدة حسب الفاروقي تعني إجماعاً فكرياً وإجماعاً إرادياً وإجماعاً عملياً.

وحول البُعد السياسي في العمل يرى الفاروقي أنه ينبني على أربعة أركان: الوحدة، والمساواة، والعدل، والتعبئة. وهذه "الأُمّتية" بديل عن القومية، وهي البديل عن المجتمع الدولي؛ لأنه يرى بأن الدين، إضافة إلى أنه هو المبدأ المنظم للمجتمع في الإسلام، فهو كذلك الجانب الأهم في تنظيم حياة البشر جميعاً على الأرض.

والدولة الإسلامية دولة تعددية بطبيعتها، يعترف الإسلام فيها بأتباع الديانات الأخرى، ولا يُكرِه أحداً على اعتناق الإسلام، وليست دولة على شاكلة الدول القومية اليوم، التي تعدّ نفسها معياراً لكل شيء.[٧] أما "الدولة–العالم" البديل في الإسلام عن "الدولة–الأمة"، فهي تتضح من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية ومن التاريخ الإسلامي؛ فهي دولة لها قدرة على استيعاب واحتمال قدر من التعددية لا تنافسها فيها أية دولة في العالم؛ إذ يُسمح لكل مجموعة دينية أن تُسيّر شؤونها في إطار تشريعاتها الخاصة ووفق مؤسساتها القضائية، مع خضوعها في الإطار العام للشريعة الإسلامية من حيث الحماية والإشراف. وهذا التسامح الذي تمتعت به الأقليات والمجموعات الدينية في إطار الدولة الإسلامية، يختلف عن التسامح في المجتمعات والدول العلمانية الغربية؛ فالتسامح الإسلامي مع الأقليات مصدره قانون إلهي ثابت لا يمكن تغييره أو التصرف فيه، بعكس القوانين العلمانية التي يمكن أن تتلاعب بمصير التسامح تجاه الأقليات، بحسب الميول الانتخابية للأغلبية أو ميول القادة السياسيين، من خلال إصدار قوانين متعسفة تمس بحقوق الناس عامة أو الأقليات على وجه الخصوص،[٨] وهو ما نشهده الآن في تشريعات حظر النقاب، ومنع بناء المساجد، وحظر الآذان في العديد من الدول الأوروبية، نتيجة لافتقادهم لهذا المعيار الثابت.

---

[6] Al-Faruqi, Ismail Raji. "Islam: Movement for World Order", available at: http://www.iiit.org/Research/IsmailalFaruqi/tabid/94/Default.aspx.

[٧] الفاروقي، إسماعيل راجي. **التوحيد: مضامينه على الفكر والحياة**، ترجمة: السيد عمر، نسخة إلكترونية، ص٣٠٩.

[8] Al-Faruq, Ismail Raji. "Islam: Movement for World Order", Op.cit.

كما أن دولة الإسلام، هي دولة لكل مواطنيها بالتعبير الحالي السائد؛ إذ يكون المواطنون متساوين فيها في الحقوق والواجبات، ومتساوين كذلك مساواة كاملة في التمتع بأشكال الخدمات المختلفة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. كما بإمكانهم تولي المناصب العامة، بما فيها مناصب القضاء الملِّيِّ الذي يكون خاصاً بأفراد كل مجموعة دينية، ويُستثنى من ذلك تولي بعض المناصب الحساسة أو التي لها خصوصية معينة، مثل منصب القيادة العليا للجيش ومنصب الخليفة، فمن الطبيعي أن يكون من صلاحيات المسلمين؛ إذ إنَّ القائد العام للدولة مهمته تطبيق الرؤية الاجتماعية للإسلام. ومع ذلك فإنَّ الأقليات الدينية في الدولة الإسلامية لا يمكن إرغام أفرادها على الخدمة في الجيش إلا برضاهم، وعلى سبيل التطوع، وفي هذه الحالة يعفون من الضرائب مقابل هذه الخدمة، ويمكن للأجانب المقيمين أن يتمتعوا بهذه الحقوق والامتيازات إذا رغبوا في ذلك.[٩]

والفاروقي في نقده للمجتمع الدولي و"الدولة-الأُمّة" يشبه إلى حد بعيد رؤية المدرسة النقدية وما بعد الحداثية في العلاقات الدولية؛ إذ يرى الفاروقي أنَّ جوهر المشكلة الحالية في النظام الدولي يكمن في أنه مؤسس على نموذج الدولة-الأمّة، الذي ينتج الإقصاء والتمييز بين "الإنسان" و"المواطن" لصالح الأخير. ويذهب بعض منظري ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية، بعيداً في نقد الدولة-الأمّة ذات السيادة المعاصرة؛ إذ يرون بأنها مصدر للعنف الذي يحدث في العالم، بل نشأت الدولة المعاصرة على أساس خطيئة أصلية هي الحرب والعنف. فيرى برادلي كلين Bradley S. Klein بأنَّ الدولة استعملت العنف لتشكّل ذاتها، ولتفرض التمايز بين ما هو داخلي وما هو خارجي عنها. فالعنف هو الذي شكّل حدود الدولة، ومن ثم فهو من خلال الحرب ليس معبّراً عن توزيع القوة بين الدول كما ترى الواقعية والواقعية الجديدة، بل هو الذي يشكّل وجود هذه الدول في حد ذاتها.[١٠]

---

[9] Ibid.

[10] Bradley S. Klein, *Strategic Studies and World Order: The Global Politics of Deterrence,* Cambridge*:* Cambridge University Press, 1994, p 38. See also: Richard

أما الفاروقي فيرى بأن الدولة حين تقوم على الإثنية المركزية في شكلها القومي أو القَبَلي أو أي شكل آخر، فهي تؤسس للظلم وترى نفسها معياراً لكل شيء، فالدول المعاصرة لا سيما الغربية، قامت في جوهرها —ومنذ ظهورها– على الصراع بسبب النظرة الاستعلائية الكامنة في الإثنية المركزية، وصراع الطبقات، وهنا يحدث التصادم بين الدول، ولذا يرى الفاروقي أنَّه لكي يتخلص العالم من المآسي التي يعيشها في ظل النظام الدولي القائم، لا بدّ من إعادة النظرة في "الدولة–الأُمَّة" القائمة على الإثنية المركزية والأنانية القومية والطمع والتوسع. وهي باعتراف المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، تمثل الخصائص الكامنة في الدول ذات السيادة في العالم المعاصر، وتحدد سلوكيتها الدولية. وفي خطاب ولغة تشبه تعبيرات الاتجاه ما بعد الحداثي في العلاقات الدولية، والقائمة على مشروع التنوير والانعتاق بالنسبة للبشرية، يرى الفاروقي بأنه لا بدّ للإنسان من أن يتحرر من طغيان هذه النظرة الاستعلائية، والممارسة الاختزالية، والإقصاء الذي تمارسه الدول المعاصرة.[١١]

ثانياً: النظام الدولي والسلام الإسلامي

في هذا الإطار يرى الفاروقي ومن منظور معياري أن الإسلام أسّس ويؤسس لنظام عالمي في إطار السَّلام أو السِّلم الإسلامي Pax Islamica يتسم بالانفتاح على الجماعات والأفراد من مختلف الأجناس والأديان، على أساس الحوار والإقناع والاقتناع، بدلاً من فرض الأمر الواقع والقوة والإكراه، كما يحدث في النظام الدولي الراهن الغالب، ومنح حرية الحركة والتنقل عبر الحدود للأفكار والبضائع والأفراد. وينتقد النظام الدولي والسياسة الدولية القائمة على تنظيم الأمم المتحدة. إن الفاروقي يرى في هذا النوع من التنظيم الدولي عجزاً؛ لافتقاره إلى القوة اللازمة لفرض السَّلام، ولأنَّه قائم على مبادئ

Devetak, "Postmodernism", in: Scott Burchill et all, *Theories of International Relations,* London: Palgrave Macmillan, 2005, p 173.

[11] Ibid.

متناقضة، تتمثل في مبدأ السيادة للدولة الأُمَّة، وسيطرة القوى العظمى على السياسات الدولية.[١٢]

ويرى الفاروقي بأنه ينبغي أن يكون للدين دور في تشكيل ملامح المجتمع الدولي، نظراً لأنه يمثل جوهر قيام الحضارة، وهو يشابه في دعوته لإصلاح السياسات العالمية، الاتجاه التضامني في المدرسة الإنجليزية، التي ترى بأن المجتمع الدولي لا بدّ أن يصل إلى التحرر من هيمنة الغرب، كما يرى هدلي بول Hedley Bull وآدم واتسن Adam Watson؛ إذ يعترف بالتعدد الثقافي والحضاري للمجتمعات الأخرى، وإدانة مظاهر التمييز العنصري، وهذا ما عرفه التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية، وتوسّع المجتمع الدولي من مجتمع دولي إقليمي خاص بالدول الغربية، إلى مجتمع دولي طالبت فيه الحضارات غير الغربية بالمساواة مع الدول الغربية في السيادة، والاستقلال، والمساواة العرقية والاقتصادية ومقاومة الإمبريالية الثقافية الغربية.[١٣]

ويستلهم الفاروقي من تجربة دستور المدينة ليؤيد فكرته حول السِّلم الإسلامي، وضرورة قيام المجتمعات الدولية على أساس "أُمّتي=ummatic"؛ أي أُمَّة دينية؛ إذ يمكن تقديم بديل لمعضلة الدولة–الأُمّة، بتأسيس الدولة على أساس (فيدرالي) بين المجموعات الدينية. ولكي يبرهن على الدور الحيوي للدين في تبلور الرؤية العالمية للمجتمع الدولي، فقد قام بقراءة تاريخية لتطور المسيحية في الغرب؛ إذ رأى بأن الحضارة الغربية عرفت في علاقتها بالدين أربع مراحل:

– في المرحلة الأولى جاءت المسيحية في البداية ديانة عالمية، ثم تحولت من مسيحية يهودية توحيدية، إلى مسيحية رومانية وثنية، أجهضت التوجُّهَ العالمي الأصلي فيها.

– والمرحلة الثانية تمثلت في ظهور حركة التنوير الغربية، التي كان من انعكاساتها الدينية ظهور البروتستانتية، لكن ردة الفعل ضد هذا التوجُّه العالمي كان من خلال تحالف

[١٢] الفاروقي، إسماعيل راجي. **أطلس الحضارة الإسلامية**، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م، ص١٤٦.

[13] Andrew Linklater, "The English School" in: Scott Burchill et al, *Theories of International Relations,* pp 84-109, 3rd edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005, p.100.

المسيحية والملوك ضد حركة التنوير، بظهور حركتين مضادتين: الرومانسية المسيحية ضد العقلانية التنويرية، والقومية الخصوصية ضد العالمية التنويرية، لكن انتشار الفكر التنويري أدّى بدوره إلى تبلور نقد عنيف، كان من تمثّلاته الرفض الجذري للدين، فتمّ انتقاد الدين على مستوى وظيفته الاجتماعية والسياسية في كتابات ماركس وإنجلز، وتطور مفهوم "الدين أفيون الشعوب"، وانتُقد الدين في أبعاده الفردية على المستوى الأخلاقي والنفسي من خلال كتابات نيتشه وفرويد.

– المرحلة الثالثة: تبلورت في منتصف القرن التاسع عشر حركات اشتراكية وشيوعية تدعو إلى مجتمع عالمي، لكن الشيوعية حين تحولت إلى دولة، تراجع بُعدُها العالمي "روسيا الأم الكبرى".

– وأما المرحلة الرابعة فتتمثل في رأي الفاروقي في التوجه العالمي الذي برزت فيه الأمم المتحدة تنظيماً دولياً، لكن سياسات القوى الكبرى، وقيام النظام الدولي على أسس الدولة القومية، وسلوك الدول على أساس المصلحة القومية جعل هذه المنظمة غير ذات جدوى وفعالية.[١٤]

ويرى الفاروقي بأن فشل النظام الدولي الحالي في ضمان السلام والعدالة والاستقرار، يعود إلى الجوهر الحضاري الذي تقوم عليه السياسة الدولية، والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية؛ فالمسيحية من خلال فصلها بين الدين والكنيسة، أفسحت المجال لإخلاء الممارسة السياسية من أي التزام أخلاقي، وإعلاء القومية والتمركز الإثني على كل الاعتبارات الأخلاقية الإنسانية، كما أن ذلك أدى إلى فقر فكري للقانون الدولي الغربي، الذي تبلور فقط من خلال المعاهدات والاتفاقات بين الدول، لكن هذه الاتفاقات لم يكن يتم احترامها من قبل القوى الغربية حين يتعلق مع دول غير غربية، التي يراها الغرب أقل شأنًا منه.

[14] al Faruqi, Ismail Raji. "Introduction", in: AbuSulayman, AbdulHamid A. *Toward an Islamic Theory of International Relations: New Directions for methodology and Thought*, 2nd ed, Virginia: The International Institute of Islamic Thought, 1993.

ولذلك يرى الفاروقي بأن النظام العالمي الذي يدعو إليه الإسلام، ينبغي أن يقوم على الأسس الآتية:

أ. الحرية: وذلك بدلاً من استعباد الناس لبعضهم بعضاً، فالإسلام حرّم الاستعباد بكل طرقه باستثناء حالة أسرى الحرب، ومع ذلك فقد حضّ على تحريرهم. ويتضمن هذا المبدأ في قراءته الحاضرة: عدم السماح باحتجاز أي شخص أو منعه من التنقل دون مسوّغ قانوني جنائي من قبل الدولة، كما يتضمن حرية الفكر والضمير الشخصي، وإمكانية أن يختار الفرد مِلَّته أو أن ينتقل من مِلَّة إلى أخرى.

ب. الانفتاح: يرى الفاروقي أن الله سخّر الأرض للإنسان، وبناء على ذلك فإنه لا ينبغي تقييد حرية تنقّله، فلأي إنسان أن يختار الإقامة في أي مكان يرغب فيه، ونقل أمواله واختيار مهنته، وأن يدخل ويخرج من أي منطقة يريد. ويرى الفاروقي بأن كل الإجراءات التي شرعتها الدول مثل الإجراءات الجمركية والضريبة المفروضة على نقل الأموال والبضائع، وإجراءات التجنيس ينبغي أن تسقط أمام قيام هذا المجتمع العالمي المفتوح.

ج. المساواتية: ويعني بذلك تساوي البشر أمام القانون، وتساويهم في فرص التعليم والعمل، والتمييز يكون فقط في المواهب والمعرفة والإتقان والأداء الأخلاقي المتميز، وما عدا ذلك فلا يسمح بتحول الطبقات الاجتماعية إلى نادٍ مغلق لمجموعة من الأفراد، وإدانة ومحاربة كل تنظيم أو كيان قائم على الفصل العنصري.

د. العالمية: ويقصد بذلك التذكير بالمبدأ الإسلامي الذي يرى أنَّ البشرية كلها تنتمي إلى أصل واحد، ويرتبط كل الناس برابطة الأخوة الإنسانية. وبناء عليه فكل أشكال العِرقية مدانة، ولا يسمح بممارستها في ظل المجتمع العالمي؛ فالخصوصية العرقية هي مصدر الشرور واشتعال النزاعات في العالم، والدول المعاصرة قائمة على هذه الخصوصية، وتسن قوانين الهجرة والتجنيس والمواطنة لتحافظ على هذه الهوية العرقية القومية.

هـ. العدالة: يرى الفاروقي بأنَّ القانون الدولي الإسلامي يضمن العدالة لكل البشر، من خلال السماح بوجود قانون دولي تعددي، يسمح لكل مجموعة دينية بأن تسنّ قوانينها وتتحاكم إليها في إطار الأحوال الشخصية والشؤون المِلّيّة، مع إشراف القانون الدولي الإسلامي على فض النزاعات بين المجموعات والملل، وبين الأفراد ودولهم أو مللهم.

و. حرية الإقناع والاقتناع: وهو من المبادئ الأساسية التي تجعل المجتمع البشري يتخلص من الوصاية الفكرية والدينية، التي قد يمارسها بعض رجال الدين على الآخرين، وتمكّن الإنسان من أن يختار مِلّته وأسلوب حياته.

وبناء على ذلك يمكن أن نستخلص منظور الفاروقي للعلاقات الدولية على أساس: بناء نظام عالمي على أساس السّلام الإسلامي المنفتح على الأمم والأفراد والجماعات الذين يؤمنون بمبدأ الإقناع والاقتناع. وهذا النظام نجد جذوره التطبيقية الأولى في دستور المدينة، الذي اعترف بالأقليات وكرّمهم، لا سيما أهل الذمة من أهل الكتاب من اليهود والنصارى. وهذا النظام العالمي القائم على السّلام الإسلامي، هو الذي عرفته التجربة التاريخية للدول الإسلامية، القائمة على التعايش مع الديانات الأخرى. ففي كتابه "الإسلام ومشكلة إسرائيل"، يرى الفاروقي أنَّ السّلام الإسلامي استمّر لقرونٍ نَعم فيه اليهود بالحرية والازدهار والتسامح. ولأنّ هذا التسامح من مصدر إلهي غير قابل للتبديل، فإنه يتفوق على النظام الغربي الحالي. أما التسامح المسيحي تجاه اليهود في الغرب، فلم ينشأ إلا عندما فقد الغربيون تدينهم بالمسيحية، بل يرد الفاروقي على من يزعم بازدهار اليهودية في عهد الحضارة الغربية القائمة، ويرى أن هذا من الوهم السائد؛ إذ أصبحت الديانة اليهودية ألعوبة بين أيدي الصهيونية والقوى العلمانية الغربية، وحتى إنجازات اليهود في هذا العصر، تمت على حساب اليهودية؛ لأن إنجازاتهم غير يهودية، على الرغم من أنها صدرت من أفراد يهود (ماركس، فرويد، إلخ).[١٥]

[15] Al-Faruqi, Ismail Raji. *Islam and the Problem of Israel*, 4th ed, Selangor, Malaysia: The Other Press SDN Bhd, 2006, p 91.

وهذا السّلام الإسلامي لا يمكن ضمانه إلا بوجود حرية للحركة، تشمل حركة البضائع والأشخاص والثروات من دون قيد، وهذه المبادئ المتعلقة ببناء نظام سلام عالمي، مثّلَت أهم الإشكالات النظرية والتفسيرية والمعيارية، في حوارات العلاقات الدولية بين الواقعية والمثالية، وبين الواقعيات الجديدة والليبراليات الجديدة، ونظريات ما بعد الوضعية، من حيث أهمية القيم في العلاقات الدولية، وقيم الحوار، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة، إلخ.

وينتقد الفاروقي دور الدولة ونمط السيادة وفق صيغها المعاصرة القائمة على مبدأ "الدولة–الأمة"، ويرى بأن نظام العلاقات الدولية يجب أن يتحول إلى نظام أُمَّتيّ Ummatic بدلاً من نظام الدولة القومية؛ إذ يصبح بإمكان أي مجموعة دينية أن تنتظم في كيان موحد، وتكون الأُمّة بمضمونها الديني أداةً لإعادة تشكيل العالم، وتحوُّل الأمة إلى دولةٍ وخلافة حين تمارس نشاطات السِّيادة، ببناء نموذج للدولة قائم على الأُمَّتية بدلاً من الأُمَّة القومية.[١٦] وسيُعاد تعريف الأمة وفق مفهوم إسلامي؛ إذ هي من حيث المبدأ الإسلامي كيانٌ مفتوح قائم على عناصر مكتسبة طوعياً تتمثل في: الإرادة والإجماع؛ إجماع الرؤية، وإجماع العمل، وإجماع الإرادة، وليس قائماً على الانتماء اللغوي أو العرقي المشترك فحسب.[١٧] كما أن نموذج الدولة وفق التصور الاسلامي هو نموذج الدولة الجماعة Community state التي تميل إلى الشكل الفيدرالي بين الأمم والجماعات الدينية. وهذه الفيدرالية الإسلامية تختلف عن الفيدراليات الحاضرة من ناحيتين: الناحية الأولى أنَّ الفيدراليات المعاصرة قائمة على اتحاد وتجمُّع دولٍ صغيرة قائمة على الانتماء للإقليم كأساس تنظيمي، أما الفيدرالية الإسلامية فتقوم على اتحاد البشر كمجموعات (فيدرالية مجموعات، بدلاً من فيدرالية أقاليم). والاختلاف الثاني يكمن في القانون الفيدرالي الذي ينظمها، وهذا القانون قائم على الأغلبية في الفيدراليات الغربية، أما في الإسلام فيقوم القانون على المصدر الإلهي وليس فقط على قرار الأغلبية،[١٨] لا سيما في

[16] Al-Faruqi, Ismail Raji. *AL Tawhid: Its implications for thought and Life*, Virginia: The International Institute of Islamic Thought, 1992, p 142.

[17] Ibid, p 143-45.

[18] Al-Faruqi, *Islam and the Problem of Israel*, Op.cit, p 112.

المضامين والنصوص القطعية، مثل تلك المتعلقة بالحقوق الممنوحة لغير المسلمين من أهل الذمة، وهي حقوق غير قابلة للتصويت أو أن يتصرف فيها قانون الأغلبية.

وضرورة البحث والتفكير في إعادة صياغة نظام للأمم المتحدة، أو التنظيم العالمي، يتجاوز الخلل الموجود في الأمم المتحدة الحالية، فهذا النوع من التنظيم يفتقر إلى الآليات اللازمة لفرض سيادته على بقية الدول، وذلك لسببين حسب الفاروقي: بسبب مبدأ السيادة الوطنية التي حوّلت الأمم إلى كيانات أنانية تهتم بمصالحها القومية فقط، وبسبب سيطرة القوى العظمى عليه، مما عرقل تحقيق العدالة الدولية في العديد من القضايا والنزاعات، مثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي، والمعاناة المزمنة للشعوب الإفريقية من ويلات الحروب الأهلية وتدخل القوى الدولية فيها، إضافة إلى أنَّ تنظيم الأمم المتحدة الحالي لا يمتلك جيشاً بإمكانه فرض السلطة والطاعة والأمن بشكل دائم.[١٩] وبناء على ما سبق دعا الفاروقي إلى أن تتحول الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية فيدرالية أو كونفيدرالية لها أجهزة تنفيذية وقضائية فعّالة، وهذا لا يتأتى إلا بتخلي الدول عن سيادتها. لكنه يستدرك على ذلك، بأن هذه الغاية وهذه المهمة البشرية الضرورية لتخليص البشرية من مآسي السياسات الدولية الراهنة، لا تتوفر مبادؤها إلا في الإسلام، وهنا تكمن أهمية الدعوة إلى الإسلام بصيغته العالمية والحضارية ذات الجوهر التوحيدي حسب الفاروقي، وبغير ذلك فالتشريعات والقوانين التي تسن على مستوى التنظيمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، ستبقى حبراً على ورق، على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[٢٠]

ثالثاً: ملحوظات نقدية على قراءة الفاروقي لدور الاسلام في العلاقات الدولية

وبحسب هذه القراءة الخاصة بنظرة الفاروقي لدور الاسلام في العلاقات الدولية القائمة على نظام السلام الإسلامي، يمكن أن نبني عليها ملحوظات تتصل بقراءة الواقع وبتأويل تعاليم الإسلام والتجربة التاريخية للمسلمين. وتجيء هذه الملحوظات بعد مرور

[١٩] الفاروقي، **أطلس الحضارة الإسلامية**، مرجع سابق، ص١٤٦.

[20] Ismail Raji al-Faruqi, "Introduction", in: AbuSulayman, AbdulHamid A. *Toward an Islamic Theory of International Relations*, Op.cit, p 36.

أكثر من ثلاثة عقود على كتابات الفاروقي المشار إليها. ومن المعروف أن هذه العقود شهدت تغييرات كبيرة في واقع كثير من المجتمعات الغربية، التي نالها نقد الفاروقي، فأصبحت بعض أوجه النقد تستحق المراجعة، لا سيما من حيث موقع التعددية العرقية والدينية واللغوية في الدول القومية، ومن حيث فرص التجمع بين الدول القومية ضمن وحدات أكبر تتنازل فيها الدول عن سيادتها في جوانب التنظيم الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي.

الملحوظة الأولى أنّ نقد الفاروقي للمجتمع الدولي وتقديمه للتصور الإسلامي حول السلام العالمي، والنظام العالمي، والحكومة العالمية، يندرج ضمن الطروحات المثالية، التي لها شبيه في التيارات النظرية والفكرية الليبرالية، لا سيما فكرة (كانط) حول الحكومة العالمية؛ إذ إنّها تُفرِط في المثالية من دون أن تعطي معالم معيارية، يمكن على أساسها تقويم السياسات العالمية، وربط درجة التقدّم أو التقهقر في هذه السياسات، بناءً على المعايير المرسومة التي ينبغي أن تكون لها صلة بالواقع.

والملحوظة الثانية حول نموذج الدولة الأُمّة الذي ركّز نقده عليه، مؤكداً أنه يعكس المركزية–العرقية، لكنه أغفل التحولات الفكرية والتاريخية لمفهوم المواطنة والقومية، التي أصبحت منفتحة على التعددية الثقافية والمواطنة المدنية، بديلاً للمواطنة العِرقية؛ إذ أصبح عدد غير قليل من الدول الغربية أكثر انفتاحاً في قوانينها الداخلية وفي نقاشاتها وسياستها تجاه المهاجرين من فترات سابقة.

كما أن النظام الإسلامي الدولي الذي لا يعترف بالكيانات الجماعية سوى المِلية القائمة على الأساس الديني، قد لا يكون ضماناً للأمن والاستقرار، وهو ما يقصده (هنتغنتون) حين يتحدث عن صراع الحضارات؛ إذ تتحول الصراعات الدولية من صراع فكري "إيديولوجي" إلى صراع بسبب الانتماءات الثقافية الكبرى أو الهوية الجامعة، التي يطلق عليها الحضارات، التي يعطى لها أساس وهوية دينية.[٢١] والبعد الديني في بناء نموذج الأُمّة القومية، على الرغم من أنه موجود في تكوين العديد من الأمم المعاصرة مثل:

[21] Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization", *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, p 23-24.

أرمينيا، إسرائيل، إلخ، فإنّه يفسح المجال لكثير من المنتقدين لدور الدين في السياسة العالمية؛ إذ يؤكدون بأنّ الانتماء الديني يتحول بدوره إلى الممارسة الطائفية والإقصائية، شأنه شأن أي ممارسة للمركزية العِرقية، ويندرج ضمن مكونات العرقيات القومية المعاصرة، وتعزيز الصراعات بينها، وحالة الصراع في منطقة البلقان أحسن مثال على ذلك، ولطالما استدل بها هنتغنتون على مقولة صدام الحضارات، وعلى طبيعة الدين الإسلامي الصدامية والمعادية للغرب، وطبيعة حدوده الدموية.[٢٢]

لكن آراء الفاروقي تخالف منظور صراع الحضارات عند هنتنغتون؛ إذ تؤكد على دور الدين في تشكيل الحضارة والقيم العليا التي تحكم السياسات العالمية، ومن ثمّ لا يكمن الخلل في طبيعة الدين بما هو دين، وإنما في انحرافه عن قيم التوحيد ومصدره الأصلي (الوحي)، وانحراف أهله نحو المركزية العِرقية والعنصرية والشرك، مما يسبب الصراع بدلاً من التعاون والانفتاح على المجتمعات المختلفة.

وبالنسبة لفكرته عن الأُمّتية، فإنّ المشكلة تكمن في طريقة تحقيق هذا التحوّل من الأُمّتية القومية إلى الأُمّتية الدينية في الواقع، وبالنسبة لأتباع الديانات الأخرى. فإذا كان من الممكن في إطار علم السياسة العلماني الذي يهتم بدور الإسلام في العلاقات الدولية، أن يسلِّم بدور الإسلام في بناء الدول، وفي العملية السياسية في بلدان ما يسمى "الشرق الأوسط" وشبه القارة الهندية، فإنَّ الأمر يختلف بالنسبة للديانات الأخرى، التي لا يمكن أن تشكّل لنفسها كيانات أُمّتية تتمتع بالحصانة والقوة، كما هي الحالة عند المجتمعات التي يسود فيها الإسلام. وتندرج رؤية الفاروقي ضمن التحليلات التي تركز على المجتمع الديني، بوصفه وحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية بديلاً للدولة القومية، مما يجعله أقرب إلى وجهة نظر الأصولية المسيحية، رغم اختلافه عنها في المنطلقات والنتائج.[٢٣]

---

[22] Ibid, p 33-34.

[٢٣] حول المنظور الديني للعلاقات الدولية، انظر:

– صالح، أماني، ومحروس، عبد الخبير عطا. **العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨م، ص١٥٠-١٥١.

كما أن نظرة الفاروقي للدولة الإسلامية من الداخل تحتاج إلى المزيد من الدقة والواقعية، فهو يرى بأن الدولة الإسلامية ينبغي أن لا توجد فيها هيئة تشريعية، لأنَّ التشريع رباني المصدر.[٢٤] وهذا لا يمكن تطبيقه في الواقع، وسيؤدي إلى إشكالية التعامل مع المؤسسات التشريعية، التي يمكن أن يفهم منها أنّها تمارس التشريع بما يخالف الحاكمية لله، وهذا غير لازم بالضرورة؛ فالمجالس التشريعية لا تمارس التشريع فقط، بل لها دور أكثر حيوية هو المحاسبة والرقابة على نشاط المؤسسة التنفيذية والأشخاص الذين يترأسونها، كما أن النشاط التشريعي لا يضاهي بالضرورة التشريع الإلهي، إلا من باب الاشتراك اللفظي؛ لأنه يفترض في دستور دولة مسلمة أن يضبط النشاط التشريعي للمؤسسة التشريعية بما يوافق الشريعة الإسلامية بوصفها مصدراً دستورياً أسمى من كل تشريع اجتهادي، وتصبح دستوراً أسمى يصدر عنه التشريع، الذي هو اجتهاد بشري في الشؤون العامة؛ إذ كل تشريع يخالف الشريعة يُعدّ غير دستوري.

وفي إطار النظام الدستوري، لا بدّ لكل مؤسسة أن تمارس نشاطها ضمن حدود وقيود حتى لا تميل إلى الاستبداد، الذي يمثّل المشكلة التاريخية التي عانى منها المسلمون ضمن الممارسة السلطانية الاستبدادية، التي سادت ولا تزال تسود في معظم النظم السياسية في العالم الإسلامي. ومن الناحية التاريخية مورس التشريع في صورة اجتهاد بشري من قبل الفقهاء، وتمأسس ذلك ضمن الاعتراف الرسمي بالمذاهب الفقهية، لا سيما المذاهب السنية الأربعة؛ إذ أصبح النشاط القضائي، خاصة في الأحوال الشخصية والمدنية، يصدر عن المدونات الفقهية والأحكام القضائية السابقة. فالمؤسسة التشريعية عنصر مهم في توازن السلطات من الناحية القانونية الدستورية، والتخفيف من الاستبداد، وأحد الضمانات من الوقوع فيه؛ إذ شهد التاريخ الإسلامي نماذج متعددة لحكام مستبدين ضربوا برباينة التشريع والشريعة عرض الحائط، وانحرف كثير منهم إلى استغلال التعاليم الإسلامية وفق صياغة مذهبية تحريفية، كرَّست لأشكال من الحكم السلطاني المطلق (في العهد الأموي والعباسي)، أو الحكم اللاهوتي حين وصلت مرتبة الحاكم إلى العصمة كما شهدتها تجربة الخلفاء الفاطميين.

---

[٢٤] الفاروقي، **التوحيد: مضامينه على الفكر والحياة**، مرجع سابق، ص٣١٠.

إنّ تصور الفاروقي حول البديل المتعلق بالسّلام الإسلامي، بخضوع الجماعات الدينية المختلفة للقانون الإسلامي الأعلى، لطالما نظر إليه المخالفون والمنتقدون لمقولة الدولة الإسلامية والحكم على أساس ديني، على أنه نوع من تكريس الهيمنة الإسلامية عن طريق الجهاد والإكراه المباشر وغير المباشر على اعتناق الاسلام، وعودة المركزية العِرقية–الدينية من النافذة، بعد أن حاول الفاروقي أن يخرجها من الباب. وفي حديثه عن الخلافة الإسلامية لم يوضح طبيعتها وعلاقتها بالدولة الإسلامية وبالأمة الإسلامية؛ لأنه عدّ مصطلح الدولة مفهوماً غربياً، وعدّ الخلافة تجسيداً لسيادة الأمة.

خاتمة:

حدد الفاروقي منهجاً في دراسة الحضارات والأديان، ضمن مجالات إسلامية المعرفة ودراسة الأديان، وركّز على المحدد الديني اليهودي والمسيحي، على أنه الأساس في فهم الحضارة الغربية وإنتاجها المعرفي. أما الحضارة الإسلامية فيكمُن جوهرها في التوحيد الذي هو رسالة الإسلام. وفي تصوراته لدور الدين بوصفه محدداً حضارياً للنظام الدولي المعاصر، لا يمكن فهم مضمون هذا التصور دون الإلمام بثلاثة عناصر في فكر الفاروقي:

العنصر الأول هو إسلامية المعرفة، وهو مشروع وتصور فكري معرفي ينبّه إلى أهمية تأثر المعرفة العلمية —على الرغم من ظاهرها الوضعي– بالمضمون القيمي والبيئة الحضارية التي تنشأ فيها، مما يحتم ضرورة إنتاج معرفة علمية تستجيب لحاجات المسلمين في هذا العصر وتعالج مشكلتهم الأساسية، وهي البحث عن الوحدة، وتحقيق المغزى التوحيدي للرسالة الاسلامية، بتوحيد المعرفة، وتوحيد الخالق، ووحدة الحقيقة.

والعنصر الثاني هو المنهجية والتصور النظري والنقدي الذي قدّمه في إطار الدراسة المقارنة للأديان، والقائم على نظرية ما وراء الدين meta-religion، وهي مجموعة من المبادئ تسمح بتقويم التجربة الدينية عند المجموعات الدينية والأديان على ضوء المبدأ التوحيدي، واشتراك البشرية في المصدر الإلهي للوحي والتجربة الدينية ذاتها، ومن ثم الوصول إلى القِيَم المشتركة التي تجمع بين كل البشر، من خلال الوصول إلى الجوهر الإلهي المشترك للتجربة الدينية عبر الزمان والمكان. وهذا يُعدّ التصور النظري والمنهجي.

والعنصر الثالث يختص بتقديم نظرية وتصور معياري ونقدي للعلاقات الدولية؛ إذ يرى الفاروقي –وانطلاقاً من مبدأ التوحيد الإسلامي– أنه لا بدّ من إعادة النظر في الأسس التي قام عليها النظام الدولي المعاصر، حتى يُمكن معالجة مشكلة الحرب والعدوان والظلم وعدم الاستقرار في العالم، التي يكمن مصدرها أوّلاً في قيام النظام الدولي على أساس الدولة الأُمَّة ذات النزعة العلمانية، التي تقصي الدين، وعلى المركزية العرقية التي تقصي الإنسان لحساب المواطن، وثانياً في قيام النظام الدولي المعاصر على أسس متناقضة غير قابلة للتوفيق بين المصلحة القومية للدول، والطموح نحو مجتمع عالمي إنساني، وثالثاً في قيام التنظيم الدولي على أساس مصالح الدول القومية المهيمنة، وافتقاره إلى القوة والمؤسسات التي تسمح له بفرض إراداته على الدول القومية.

وقد قدّم الفاروقي تصوراً بديلاً في إطار دراسته لمبادئ الإسلام القائمة على السّلام الإسلامي، الذي يسمح بالانفتاح والتعددية والازدهار لكل المجموعات الدينية. والدولة الأُمّتية القائمة على الفيدرالية بين المجموعات الدينية التي تتسم بالانفتاح وعدم الإقصاء، والنظام الدولي الإسلامي القائم على تأسيس كونفيدرالية أو فيدرالية عالمية للدول والجماعات، تكرس جهودها لخدمة السّلام والإنسانية.

تبقى بعض المسائل التي تستدعي إعادة التقويم والنظر ضمن المنظور المعياري الإسلامي في العلاقات الدولية حسب تصورات الفاروقي، وتطبيق رؤيته حول إسلامية المعرفة، وجوهرية الدين الحضارية، وأهميته في تعديل السياسات العالمية في دراسة العلاقات الدولية، وتقديم نظرية معيارية تتكامل مع المنظور الوضعي ضمن منظور تكويني تكاملي. إن التأسيس على الرؤية التي دشنها الفاروقي في هذه المسائل، وتراكم الدراسات النظرية والخبرات العملية، والاستجابة للتغيرات التي طرأت على ساحة العالم بعد وفاة الفاورقي، كل ذلك سوف يسهم في بيان قيمة هذه الرؤية في فهم عدد من القضايا التي أصبحت أكثر إلحاحاً بعد الفاروقي، من مثل: الموقف من الآخر والأقليات المختلفة على أسس أخرى غير الدين والطائفة، والموقف من الإرهاب، والعدالة والمساواة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وهي قضايا ربما تستدعي إعادة النظر في التصوّرات التي تقدم بها الفاروقي حول طبيعة الدولة، وطبيعة النظام الدولي.